

شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع للشيخ أحمد بن عمر

الحازمي 83

أحمد الحازمي

بسم الله الرحمن الرحيم يسر موقع فضيلة الشيخ احمد بن عمر الحازمي ان يقدم لكم هذه المادة باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد - 00:00:00

وعلى الله وصحبه اجمعين اما بعد شرعننا في حكم من احكام الوضعية ما يتعلق بالصحة ما يقابلها فساد مر معنا قول الناظم رحمه الله تعالى وصحة العقد او التبعد وصحة العقد او التبعد - 00:00:25

وافق ذي الوجهين شرع احمد وقيل في الاخير اسقاط القضاء والخلف لفظي على القول رضاه على على قول الرضا قال الشيخ الامين مذكرة رحمة الله تعالى والصحة في الصلاح الفقهاء - 00:00:50

تطلق في العبادات وفي المعاملات يعني قالوا عبادة صحيحة ومعاملة صحيحة الصحة عندهم في العبادات هي الاجزاء واسقاط القضاء ثم قال وقيل في الاخير اسقاط القضاء وكل عبادة فعلت على وجه يجزئ ويسقط القضاء فهي - 00:01:10

صحيفة وهو الذي اشار اليه الناظم بقوله وقيل في الاخير اسقاط القضاء في الاخير اراد به ماذا؟ ما يقابل العقد لانه فصل بخلاف صاحب العصر الذي هو جمع الجوامع. قال الصحة وافق ذو الوجهين - 00:01:35

يعني اطلق ولم يقيد هل الصحة المراد بها العقد ام صحة العبادة والصراح على حمله على النوعين يعني يحمل اطلاق على انه اراد ماذا؟ اراد صحة العقد صحة العبادة وهذا الذي اشار اليه الناظم رحمة الله تعالى. بمعنى انه افصح عن المجمل الذي كان فيه في الاصل - 00:01:54

والصحة عندهم في المعاملات عند الفقهاء يتربى الاثر المقصود من العقد على العقد ترتب الاثر المقصود من العقد على العقد فإذا ترتب الاثر علمنا ان العقد صحيح اذ يمتنع ترتب الاثر على عقد الله - 00:02:18

لا يصح اذا لم يصح النكاح اذ لا تحل الزوجة. لا تحل الاجنبية. لماذا؟ لانها اجنبية. واذا لم يصح البيع بيد الله تنتقل الملكية وهكذا اذا لم يترتب الاثر على الصحة حينئذ تحكم على العقد بكونه فاسدا بكونه فاسدا - 00:02:40

فكلي نكاح اباح التلذذ بالمنكوبة فهو صحيح هو هو صحيح لانه موافق للشرع وكل يعني لا يكون كذلك الا اذا كان موافقا للشرع. كل نكاح اباح التلذذ بالمنكوبة فهو صحيح. ولا يكون كذلك الا اذا كان موافقا للشرع. وكل بيع اباح التصرف في - 00:03:01

المبيع فهو صحيح وهكذا فيما هو ترتب عليه الاثر حينئذ تحكم على العقد بكونه صحيحا بكونه صحيحا. اذا عند الفقهاء تمييز بين الصحة في العبادة وصحة فيه في العقد. يعني كل منها له حد خاص - 00:03:26

العبادة صحة في العبادة تعرف بأنه ما اسقط القضاء والصحة في المعاملة تعرى بانها ترتب الاثر المقصود على على العقد. فإذا اسقطت العبادة القضاء فهي صحيحة واذا ترتب الاثر المقصود من العقد فالعقد صحيحا اذا عرفوا لكل من الصحة بتعريف خاص - 00:03:49

واما عند المتكلمين وضابط الصحة مطلقا في العبادات وغيرها هي موافقة ذي الوجهين الشرع منها. كما قال الناظم وافق ذي الوجهين شرع احمد. وافق ذو الوجهين شرع احمد. هذا الصحة عنده - 00:04:15

عند المتكلمين عند المتكلمين فثم مدرستان في اصول الفقه. مدرسة المتكلمين ومدرسة الفقهاء. حينئذ خالف الفقهاء المتكلمين

هنا المتكلمين هنا في في تعريف الصحة في العبادة وفي المعاملة. عند المتكلمين جمعوا بينهما فيه في حد واحد. فقالوا موافقة

الشرع - 00:04:34

لو كان عبادة او معاملة هو ماذا هو حد الصحة. فإذا وافق العبادة الشرع حينئذ يقول العبادة صحيحة. وإذا وافق العقد البيع ونحوه ونحوه الشرع ونحكم على العقد بكونه صحيحا. وأما عند المتكلمين فضابط الصحة مطلقا في العبادات وغيرها هي موافقة ذي الوجهين - 00:04:57

شرع منها واياضاحه ان كل فعل عبادة كان او معاملة لا يخلو من احد امرین اما ان يكون موافقا للوجه الشرعي او مخالفا له فيما يحتمل وسيأتي ان العقود لا تكون الا كذلك. الا الا كذلك. وهو الذي عنده بقوله وفاق ذي الوجهين. قلنا ذي الوجهين - 00:05:21

هل المعنى الصح؟ لا بد ان يكون نعتا لمنعوت مذوف اي الفعل ثم الفعل لابد من مضاعف مذوف وهو الواقع وهو وفاق وقوع ذي الوجهين وانفاق وقوع الفعل ذي الوجهين شرع احمد يعني الشرع. حينئذ لابد من تقديرین تقدير الفعل - 00:05:44

ثم تقدير الواقع لأن الذي يقع مخالف او الذي يوافق ويختلف هو هو الواقع. وأما الفعل من حيث هو قد لا يكون واقعا. لم يكون في الذهن. عن اذا لا يعبر عنه بماذا؟ بكونه مخالف او او - 00:06:08

انما العبرة بماذا؟ بالوجود اذا وجد فننظر اليه حينئذ هل هو موافق للشرع او او لا؟ واما الفعل من حيث هو فهذا وجوده وجود ذهني لا وجود له في الخارج الا الا اذا وقع. ولذلك لا بد من تقدير الواقع - 00:06:23

فإن وقع موافقا له فهو الصحيح فإن وقع موافقا له للشرع فهو الصحيح والقائلون بهذا القول منهم من قال يعني المتكلمون لأن المصنفون قالوا والخلف لفظي على القول رضا يعني الخلف بين متكلمين والفقهاء لفظيون - 00:06:39

ان يرجع الى الى اللفظ والصواب ان فيه تفصيلا ان فيه تفصيلا. فمن صحق صلة من ظن انه متظر ثم بال انه على حدث ولم يوجد عليه القضاء الخلاف معه - 00:06:59

معنوي وليس لفظية على المتكلمين حكموا بالصحة اذا حكموا بالصحة اذا تبين له حدث هل يوجبون عليه القضاء او لا؟ اكثر المتكلمين لا يوجبون عليه القضاء كالفقهاء بعض المتكلمين لا يجيبون عليه القضاء حينئذ يبقى ماذا؟ النزاع مع بعض المتكلمين الذين حكموا بالصحة ولم يوجبوا القضاء. اذا - 00:07:16

اطلاق الزركشي ووغيره بان الخلاف معنوي مطلقا قل لا ليس الامر كذلك واطلاق بعض الاصوليين كالمصنف هنا بان الخلاف لفظي مطلقا كذلك ليس على اطلاقه بل لابد من التفصيل ان يقال الخلاف لفظي مطلقا لا بل فيه من خالف معه خالفا معنويا. وقول الزركة الخلاف معنوي مطلقا مع - 00:07:41

وان سموها صحيحة الا ان منهم من يوجب القضاء. حينئذ يكون النزاع معهم لفظي. سماها صحيحة واجب عليه القضاء. اذا لم تسقط صحيحة لم تسقط القضاء وهذا مراد للبطلان عند عند الفقهاء لكنه من حيث اللفظ سموه ماذا؟ صحيحة - 00:08:04

ثم فصل شيخنا مما يؤيد ما ذكرت لكم والقائلون بهذا القول منهم من قال ان الموافقة للوجه الشرعي لابد ان تكون واقعة في نفس الامر ولا يكفي فيها ظن المكلف الموافقة. ان كانت غير حاصلة في نفس الامر. يعني بعزم - 00:08:23

قالوا موافقة الشرع ثم موافقة الشرع في نفس الامر او في ظن المكلف على قولين بين المتكلمين منهم من رأى انه لابد ان يكون موافقا لما في نفس الامر. فإذا ظن انه متظر ثم صل فبان - 00:08:42

او تبين له حدثه عند طائفة من اوجبوا موافقة الامر في نفس الامر حينئذ تبين انها باطلة وليس بصحيحة. ولذلك قال والقائلون بهذا القول منهم من قال ان الموافقة للوجه الشرعي لابد ان تكون واقعة في نفس الامر. ولا يكفي فيها ظن المكلف الموافقة ان كانت غير - 00:08:59

حاصلة في نفس الامن. يعني على هذا القول لا عبرة بظن المكلف. لا عبرة بظن المكلف. فلا بد ان يكون في نفس الامر موافقا للشرع فإذا كان في نفس الامر محدث وصل صلة بحده لكته ظن انه متظر لا عبرة بهذا الظن. يعني لو تبين ماذا - 00:09:24

تبين خطفه وموافقة الشرع لابد ان تكون مطابقة في الظاهر وفي الباطن بمعنى ان يكون فيه في نفس الامر. قال ومنهم

يعني المتكلمين من قال تكفي الموافقة في اعتقاد المكلف - 00:09:44

وان لم تحصل في نفس الامر يعني العبرة بما في ظن المكلف وليس العبرة بما في نفس الامر بما في نفس الامر. هذا ان اوجب القضاء حينئذ الخلاف معه لفظي - 00:10:00

وان لم يوجب القضاء والخلاف معه معنوي. هذا القسم هو الذي وقع في نزاع يعني المخالفة معه ومنهم من قال تكفي الموافقة باعتقاد مكلف وان لم تحصل في نفس الامر - 00:10:14

فمن صلى يظن انه متظرف وهو محدث صلى وهو يظن انه متظرف لكنه في نفس الامر ماذا محدث ان مات على ذلك ولم يتبيّن له امره الى الله لكن باعتبار الحكم الشرعي صلاة باطلة. لكن هل تقبل منه او لا؟ هذا امر الى الله. تحتاج الى نص لانه شيء غيبي. واما اذا تبيّن له حدث بمعنى انه - 00:10:27

ذكر انه على حدث عنيد عند الفقهاء ان هذه الصلاة لم تسقط القضاء ووجب عليه وجوب عليه الاعادة وجبت عليه الاعادة والموافقة للوجه الشرعي حاصلة في ظنه لا في نفس الامر. يعني من ظن من صلى انه متظرف فبان انه محدث - 00:10:53

وافق الامر او لا فاي امر ان اردنا الامر بانه يصلى باعتبار ظنه وافقه وان كان المراد به ان الموافقة لما في نفس الامر حينئذ لم يوافق.

وفي التفصيل الذي ذكرناه. فمن قال يكفي في ذلك اعتقاده يعني ظن - 00:11:16

الموافقة قال صلاته صحيحة الصلاة صحيحة وهو قول بعض المتكلمين. اذا مع كونه تبيّن له انه صلى محدثا وصفوها بماذا؟ بالصحة. وصفوها بالصحة. هذا النوع ان اوجب القضاء فالخلاف حينئذ معه لفظين - 00:11:34

والا فالخلاف معنوي والخلاف معنويه. قال وهو قول بعض المتكلمين وبعضهم يقول يقول يقول الشیخ الامین رحمة الله تعالى وبعضهم يقول هي صحيحة ولكن يجب قضاوها صحيحة ويجب قضاوها لماذا صحيحة - 00:11:55

لانه وافق امر الشرع وامر الشرع ما هو؟ ان يصلى باعتبار ظن نفسه. هذا الاصل. اذا وافق. حينئذ وجد فيها حقيقة الصحة. لما تبيّن الخلل بفقد شرط من شروط صحة الصلاة او جب عليه القضاء. اذا صحيحة باعتبار كونها موافقة - 00:12:14

الشرع لان الشرع قد اوجب عليه ان يعمل بظنه فوافق الشرع فهي صحيحة. ثم تبيّن خطأه حينئذ علمنا ماذا؟ ان الصلاة لم تقع على الوجه الصحيح لاختلالها بفوات شرطه. فوجبت عليه الاعادة. وبعضهم يقول وهذا محل النزاع وبعضهم يقول من المتكلمين - 00:12:36

هي صحيحة لا يجب قضاوها صحيحة لا يجب قضاوها. لماذا لانه قد وافق امر الشرع باعتبار ظنه ثم الامر لا بد ان يكون بامر جديد. ولم يأتي امر جديد ولم يأتي امر جديد. نحن نقول لا هذا التعليل باطل. لماذا؟ لان الامر الاول - 00:12:58

لم يسقط لم تبرأ الذمة اصلا لانه مكلف بصلات مكتملة الشروط الاركان الواجبات. فإذا تبيّن فوات ركن او فوات شرط عن اذ تبيّنا انه لم يأتي بالامور به. فإذا لم يأتي - 00:13:20

به حينئذ هذه الصلاة لا تكون مجزئة فلا تسقط القضاء. اذا هناك من يقول من المتكلمين بصحة هذا النوع من الصلاة ولا يوجب عليه القضاء - 00:13:39

وعامة الفقهاء على انها باطلة لاختلال شرط الصحة وهو الطهارة وهو وهو الطهارة. وهذا ينبغي ان يحكى في اجماع اصلا لا نقول بانه ماذا؟ بان عامة الفقهاء على ذلك. انما نحكي اجماعا اجماع الصحابة على ان من تبيّن له - 00:13:55

انه قد صلى محدثا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ اذا اذن نص واضح بين مجمع على على دلالته. واجمعوا على انه لا عبرة بالظن البين خطأه. نعم - 00:14:12

الشرع قد اوجب على المكلف ان يعمل بما ظهر انه ظن له. ولو لم يكن غالبا الظن. حينئذ لا يلزم ماذا؟ لا يلزم ان يعمل بما يقطع به. لان القطع متعذر في كثير من المسائل. خاصة مسائل الخلاف. قد تكون مسائل الاجماع لها مقطوع بها. لكن مسائل الخلاف هذا لا - 00:14:31

لا يقال به بماذا؟ بانه يوجب العمل بقطعه. انما العمل يكون بي بالظن. فوافق الشرع بهذا الاعتبار. لكن لما تبيّن له حينئذ يقول هو

معدور من حيث ماذا معدور من حيث رفع الاسم. لأن من صلى محدثا - [00:14:51](#)
ان علم انه محدث وكبر للصلة والجمهور على انه فاسق. وعند ابي حنيفة يكفر وهذا هو الظاهر. انه ان صلى متعمدا انه لم يكن على
[طهارة وهو يعلم عظم شأن الصلاة ويعيش بين المسلمين - 00:15:09](#)

ثم يتعمد هذا مستخف مستهزء بشعيرة من شعائر الاسلام. لكن عند الجمهور انه لا يكفر. على القولين صلاته تعتبر ماذا؟ غير منعقدة
[طيب منعقدة لا نقول باطلة لأنها باطلة او فاسدة بمعنى انه شرع فيها على صحة دخل على وجه شرعي صحيح ثم - 00:15:27](#)
له ما يبطلها ويفسدها قل لا لم تتعقد ابدا. حينئذ نقول عامة الفقهاء بل هو اجماع على ان من صلى محدثا ثم تبين خطأه من صلى
[محمدانا ظانا انه منتظر ثم تبين خطأه انه يلزمها ماذا؟ الاعادة يلزمها الاعادة ان يأتي بالصلة لأن الذمة لم تبرأ - 00:15:48](#)
وقوله اقم الصلاة الى اخره وامر بالصلوات انما هي صلاة مخصوصة ليست مطلق الصلاة انما امر بصلة مخصوصة وهي المستجمعة
[الشروط والاركان والواجبات مع انتفاء الموضع. فإذا لم ينتفي المانع او وجد او فقد شرط او ركن فهذه الصلاة - 00:16:12](#)
يعني ليست بصلة شرعية واذا لم يكن كذلك فلا عبرة بفعله البتة. اذا ذكر الناظم في هذين البيتين اولا مذهب المتكلمين في تعريف
الصحة مطلقا عقلا كانت او عبادة ثم عرج على مذهب الفقهاء في الصحة في العبادة. ثم بين ان الخلاف بين الفقهاء وبين المتكلمين
انه - [00:16:32](#)

خلاف صوري لفظي مرده الى الى اللفظ. هذا اذا قيل بأنه جمع المتكلمون على انه يجب عليه القضاء الخلاف الافضل لكن ثم من
ينص على انه لا يلزمها القضاء مع انه تبين له انه قد صلى محدثا وهذا - [00:17:02](#)
لا شك انه قول باطل وهو قول مصادم لاجماع ومصادم كذلك لظواهر نصوص الكتاب والسنة. قال في اكثر الاصوليين يفرد كل واحد
[من الصحة في العبادات والصحة في المعاملات بحد - 00:17:22](#)
اكثر الاصوليين يفرد كل واحد من الصحة في العبادات والصحة في المعاملات بحد. لماذا؟ لأن الصحة في العبادات لها حقيقة والصحة
[في المعاملات لها حقيقة. اذ حقيقة العقد غير حقيقة - 00:17:41](#)

العبادة عيد جمعهما في حد واحد متذر جمعهما في حد واحد متذر. حينئذ لا بد ان نفرد ماذا حد الصحة في العبادات بحد خاص
[وحد الصحة في في المعاملات بحد الدين خاصة اما جمعهما في حد واحد - 00:18:00](#)
اكثر اصوليين على على المنع لأن جمع الحقائق المختلفة في حد واحد لا يمكن. اذ حقيقة العقد مغايرة لحقيقة العبادة. ولذلك يمكن
ان نجمع حد او نأتي بحد يشمل التوافق من الصلوات و - [00:18:19](#)
الفرائض لماذا؟ لاتفاق الحقيقة والمهية وان اختلفت بالوصف من حيث كونها واجبة او او مندوما لكن حقيقة العبادة مغايرة لحقيقة
[العقل. وكل منها له ماهية خاصة. حينئذ لا يمكن جمعهما في حد واحد صرحا به ابن - 00:18:39](#)
في تقسيم الاستثناء الى مقاطعين ومتصل يعني في الكافية شرحه او لعله في كتبه في اصول الفقه. لما تعرض للاستثناء وانه ينقسم
[إلى متصل ومقاطعة. متصل ما كان من جنس - 00:18:57](#)

مستثنى منه والمقاطع ما كان من غير جنس اذا جنس غير جنس هل يجتمعان في حد واحد؟ لا يجتمعان لا لا للجتماع. اذا يتذر ان
نأتي بالاستثناء فيشمل الاستثناء الحقيقي والاستثناء المنقطع - [00:19:12](#)
ولذلك ا اكثر اصوليين وكذلك اكثر النحات انهم انما عرفوا الاستثناء الحقيقي. ولا يحتاج الى ان يقييد لانهم اذا اطلقوا انصرف الى الى
الاصل فدل ذلك على ان التعريفات الواردة عند النحو والاصولية للاستثناء انما المراد بها الاستثناء المتصل وهو مكان مستثنى من
جنس - [00:19:27](#)

منه ولا يدخل فيه المستثنى المقاطعة. ولذلك هل يسمى مستثنى حقيقة او لا محله؟ محل نزاع. قيل هو مستثنى مجازا قيل هو
حقيقي قيل موجود في القرآن اذا فيه نزاع - [00:19:47](#)
هل هو موجود في القرآن او لا والصوم انه موجود وهو حقيقي. لكن حصل الخلاف في كونه هل يجمع في حد واحد مع المتصل او او
لا؟ وما ذاك الا الاختلاف حقيقة الاستثناء - [00:20:01](#)

متصل على حقيقة الاستثناء المنقطع. قال صرح به ابن الحاجب في تقسيم الاستثناء الى مقاطعين ومتصل لكن ذلك اراد ان يستدرك يقول لا. كلام الحاجب انما اذا اردنا ان نجمع بالذاتيات - [00:20:13](#)

ف ذات اللذات التي هي الماهية. حينئذ الحد قد يكون بالذاتيات وقد يكون بالاعراط. هؤلاء فاذا اردنا ان نحد الشيء بالذات امتنع جمع ما كان مختلفين. واما اذا كان المراد به بالعرض الاعراط التي اعراض الذاتيات - [00:20:30](#)

فيجوز حينئذ. فيجوز حينئذ. واكثر ما يأتي به ارباب الفنون في جميع الفنون نحو صرف الى اخره اصول فقه انما يتعرضون لماذا؟ للعرضيات. اما الحد هذا المناطق بانفسهم اعتبروا انه لا وجود له. لا وجود - [00:20:50](#)

لذلك قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمة الله تعالى لا يوجد حد في الدنيا سلم من من اعتراض. ولذلك نقول الحد انما يقرب الماهيات. ما يلزم منه انه ينفصل عن جميع الباهايات. انما هو يقرب - [00:21:10](#)

اذا غالب ما يذكره ارباب الفنون من الحقائق العرفية انما هي بالعرضيات او ما يسمى بالرسوم الاثر واللازم خاصة واما الذاتيات فهذا متعذر وجوده الا ان يشاء الله. واذا كان المناطق هم ارباب الفن قد نصوا على ذلك - [00:21:27](#)

مقدمون في هذا النوع. قال المرداوي لكن ذلك مخصوص بما اذا اريد تمييز الحقيقة عن الاخر بالذاتيات. يعني لا يمكن جمع نوعين واما غيره وهو العرضي فيجوز فلذلك جمعنا بينهما في تعريف واحد لصدقه عليهما تبعا للكوراني في ذلك لما يأتي بكلامه - [00:21:47](#)

و جمعهما في جمع الجوامع والبرماوي وغيرهما بحد واحد. وهو الذي ذكره المصنف هنا وافق ذي الوجهين شرع احمد بين حقيقتين مختلفتين. لكن لا باعتبار الذاتيات وانما باعتبار الاعراض والرسوب. هذا المراد به هنا والا الاصل ان ما كان - [00:22:11](#)

مختلفا بالذات مع الاخر لا يمكن ان يجمع فيه في حد واحد. فقالوا رسم الصحة موافقة ذي الوجهين الشرع. موافقة الذي عبر عنه بماذا؟ وافق موافقة ذي الوجهين يعني وقوعي الفعل ذي الوجهين شرعا. سواء كان ذلك الموافق عبادة او معاملة. وعرفنا ان المراد بالفعل ذي - [00:22:31](#)

ما يقع تارة موافقا للشرع وما يقع تارة مخالفا لي للشرع كالصلوة ونحوها. صلاة ونحوها وهذا ذكر بعضهم في العطار ان الوصف بكونه موافقا او القيد بقول وافق ذي الوجهين المراد به العبادة - [00:22:55](#)

فهو قيد للاحتراز في باب العبادات. وهو قيد لبيان الواقع باعتبار المعاملات لبيان الواقع لماذا اه لان العقد لا يكون الا اذا وجهين. الا اذا ذا وجهين بخلاف العبادة. فمنه ما يقع ما يكون بالوجهين ومنه ما لا يقع - [00:23:16](#)

قال رسم الصحة موافقة ذي الوجهين شرعا. سواء كان ذلك الموافق عبادة او معاملة. فشمل الحد هذا المشهور عند الوصول الذي هو حد المتكلمين للصحة. شمل الصحة في العبادة وشمل الصحة في المعاملة. قال فما ليس له وجهان - [00:23:39](#)

لا يوصف بصحبة ولا فساد ما لا يقع الا على حالة واحدة. حينئذ لا يكون الا ماذا؟ الا صحيحا او او فاسدا. فهو صحيح لا يقبل الفساد او هو فاسد لا يقبل الصحة. وابرز ما يمثل به للمثالين ان نقول التوحيد لا يقبل الا - [00:23:59](#)

الصحة لانه حق الحق والباطل شيخ الاسلام ابن تيمية يقول الشرع لم يأتي فيه صحة وفساد وانما جاء ماذا؟ حق وباطل وما امر به تعالى حق لو كان اصلا ام فرعا؟ عنيد الصلة اذا وقعت موافقة للشرع فهي - [00:24:23](#)

حق واذا وقعت مخالفة للشرع فهي باطل. اذا الحق والباطل متقابلان شيخ الاسلام يقول ان الصحة والفساد هذا من اصطلاح الفقهاء يعني ليست من الاصطلاحات الشرعية. فهي حقائق عرفية حينئذ ما لا يقع الا حقا هو التوحيد. لا يمكن ان يكون فاسدا - [00:24:42](#)

وما لا يقع الا باطلا هو الشرك. لا يمكن ان يكون ماذا؟ ان يكون حقا. لا يمكن ان يكون حقا. اذا فما ليس له وجهان لا يوصف بصحبة ولا فساد كمعرفة الله تعالى ورد الوديعة. فإنه اما ان يعرف الله تعالى او لا يعرفه - [00:25:02](#)

ان عرف الله تعالى حينئذ عرفه وان لم يعرف فهو جاهل به اذا ليس اما الصلاة فهي نفسها بافعالها ابتداء وانتهاء تقع موافقا للشرع وتقع مخالفة لي للشرع. ولذلك ترى الانسان يصلى - [00:25:22](#)

وقد لا يكون متطرها صلاته باطلة فانت تراه بام عينيك انهم قد اتى بالصلوة على على وجهها. اليس كذلك؟ يمكن ان يصلی صلاة

يبكي يقرأ الفاتحة ويطيل البقرة كاملة ثم صلاته باطلة. لكن يُؤجر لا شك انه يُؤجر. لكن صلاته ماذ؟ باطل لكونه لم يكن - 00:25:40
على طهارته. اذا ما لا يقع الا موافقا للشرع. وحينئذ لا يوصف بالفساد. لانه لا يقال يعرف الله ولا يعرف الله لانه اذا لم يعرف الله فهو
فهو جاهل والجهل لا يكون موافقا للشرع. واما ان يرد الوديعة او لا يردها بخلاف نحو الصلاة والصوم والبيع - 00:26:00
والاجارة ونحوها فان صورته قال الصورة لان العبرة هنا بالظاهر بالصورة. فان صورته تقع تقع على وجهين ما اجتمعت فيه الشروط
عنه الموضع يكون صحيحا. يعني ما استكملا ما امر به الشارع. اذ كل عبادة لها شروط واركان وواجبات - 00:26:20
ولابد من انتفاء الموضع. وما اختلف فيه شيء من ذلك يكون فاسدا. اذا هذا الضابط في الموافقة والمخالفة متى حكم عليه بكونه
موافقا لشرعه؟ نظر في العبادة وما بنى الشارع عليه صحة العبادة - 00:26:42

من شروط وواجبات واركان ان اتى بها كاملة عبادته صحيحة. وان انقص منها مع القدرة حينئذ نقول هذه
عبادته باطلة. قال وانما قلنا سورة - 00:27:00

كذلك لان الاطلاق الشرعي على المختل بركن او شرط منفي بالحقيقة. نعم هذه مسألة مهمة تتعلق بالصحة والفساد. اذا الشارع حقيقة
شرعية حينئذ لماذا نفاه لكونه قد اختلف فيه ما بنى عليه صحة الفعل. اذا قال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب لا صلاة. صلاة -
00:27:14

هذا حقيقة شرعية. يعني اللفظ شرعي وامر بها الشارع فهي عبادة ليست مصطلح عرفي وانما هي حقيقة شرعية. اذا قال الله تعالى
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلاة لا ايمان لا دين. لا اسلام الى اخره. حينئذ نقول - 00:27:41
النفي انما نفي به ماذ؟ حقيقة شرعية. فالاصل فيه انه عدم الوجود. هذا الاصل فيه. لكن هل المراد به الوجود ما يدرك بالوجود
الحسي او المراد به الوجود الشرعي الثاني - 00:27:58

معنى انه يوجد الصلاة يقوم فيصلني. فننفي الصلاة نقول لم يصلي. كيف لم يصلي وهو قد صلى؟ نقول النفي انما هو نفي لصلاة
شرعية وليس المراد به نفي لصلاة في الوجود. لان الصلاة في الوجود واقعة. سواء وقعت موافقة او مخالفها هو قد صلى وصلى.
لكن - 00:28:15

عليه بكون صلاته باطلة ونفي عنه صحة الصلاة. حينئذ اذا سلط النفي في الشرع على الحقائق الشرعية يكون نفي ياللي الماهية.
والمراد بالماهية ماذ الحقائق الشرعية. بمعنى ان صلاته باطلة. ولذلك قال لان الاطلاق الشرعي على المختل بركن او شرط منفي
بالحقيقة - 00:28:36

منفي بي بالحقيقة. فاذا قال لا صلاة نقول الصلاة باطلة. الصلاة لا تصح. لماذا؟ لان الشرع قد نفى الحقيقة الشرعية واول مراتب حمل
المنفيات في الشرع هو نفي الوجود. لكن ليس المراد به الوجود الحسي - 00:29:00
ولذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل ماذ؟ ارجع فصلي فانك لم تصلي. كيف لم تصلي وهو قد صلى لان العبرة بماذا؟ هو قد
صلى رآه يركع ويسجد صلاة اولى تسمى صلاة. لكنها ليست هي الصلاة الشرعية. فلذلك قال ارجع فصلي يعني الصلاة - 00:29:21
الشرعية فانك لم تصلي يعني الصلاة الشرعية. فالاثبات انما يكون للشرع والنفي انما يكون لي للشرع فليست العبرة بما يوجد في
الخارج فحسب. حينئذ نقول المرد هنا الى الحقائق الشرعية في الاثبات وفي وفي النفي. ولذلك اذا قال مثلا والله لا انكح -
00:29:39

يعني لا لا اعقد نكاحا. فنكح نكاحا باطللا. هل يحيث لا يحيث لان العبرة بماذا؟ بالنكاح الشرعي. لو قال والله لا ابيع ولا اشتري. فباع
واشتري عقدا باطللا. يحيث لا يحيث. اذا يبني على - 00:30:03

ما ذكرناه لان الاطلاق الشرعي على المختل بركن او شرط منفي بالحقيقة. لان المركب ينتبه بانتفاء جزئه. ينتفي بانتفاء جزئه. واول
مراتب النفي انما يكون للنبي الحقائق واما نفي الكمال - 00:30:21
وهذا لا يعدل اليه الا عند القرين لانه مجاز يعتبر بهذا وشي تقول اسلوب اخر من اساليب عربية الاصل فيه ان يحمل على الحقيقة
الشرعية اذا قال فلا وربك لا - 00:30:42

نفي للاصل او الكمال نقول اصل لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. دل على ان فاتحة الكتاب ركن فيه في الصلاة. لماذا؟ لأن الاصل في حمل النفي انما وهو لنفي الحقيقة. لأن الصلاة مرتبة والايامان - 00:30:56

مركب فإذا نفاه دل على انتفاء جزء من من اجزائه يعني ركن من اركانه ودل ذلك على ان هذا المذكور يعتبر شرطاً او ركناً في ما نفي - 00:31:17

وهو الصلاة والايامان. الا وربك لا يؤمرون حتى يحكموك. اذا تحكيم النبي صلى الله عليه وسلم هذا شرط في صحة الايمان ان شئت اقول داخل في مفهوم الايمان فنفيه نفي لاصل الايمان لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب يستدل به على ماذا؟ على ان - 00:31:32

يستدل به على ان قراءة الفاتحة ركن في الصلاة فإذا نفيت الصلاة الاختلال قراءة الفاتحة علمنا ان قراءة الفاتحة ركن. اذا نفي

المركب يدل على لانه قد انتفى جزء من من اجزائه. ولذلك قال لان المرتب - 00:31:51

ينتفى بانتفاء جزئه والايامان مركب الصلاة مرتبة والحج مركب الى اخره. ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم في صلاتي ارجع فصلي فانك لم تصلي هذا الحديث اذا درته على ذهنك علمت انه قد وردت الصلاة في الخارج لكن - 00:32:12

نفها النبي صلى الله عليه وسلم. قال لم تصلي مع كونه قد رکع وسجد وظن ماذا ظن انه قد صلی. اذا هو يظن انه قد اتى بصلاته. ومع ذلك انها لا تصح. قال ارجع فصلي. يعني صلاة شرعية. فانك لم - 00:32:32

صلي صلاة الشرعية. نفهم من هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا نفى الصلاة قد لا صلاة انما هو نفي الليل الحقيقة فهو موافق لقوله لم تصلي اذا ارجع فصلي فانك لم تصلي لانك لم تقرأ الفاتحة. دل على ذلك لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. قال البرماوي - 00:32:48

وهو احسن ما حمل عليه نحو وهو احسن ما حمل عليه نحو الاعمال بالنسبة ولا صلاة الا بفاتحة الكتاب. اي لا عمل شرعاً ولا صلاة شرعية. فنفي نفي حقيقي يعني قاعدة. اذا - 00:33:10

توفي الشيء في اصلاح الشارع فهو نفي للحقائق الشرعية. وليس المراد به نفي ما يوجد فيه في الخارج. فإذا قبل لا بيع هذا البيع باطل. قد ولد نقول قد ولد ماذا؟ فاسداً وهذا البيع ليس موافقاً لشرعه وإنما البيع الموجود الذي يحكم عليه بكونه طاعة او نحو ذلك ما اشتمل على - 00:33:27

والشروط الصحيحة وما وافق الشرع. فما لم يوافق الشرع لا يسمى بيعاً. ولا يسمى صلاة ولا يسمى ايجاراً ولا نكاحاً الى اخره قال وهو احسن ما حمل عليه نحو الاعمال بالنسبة. انما الاعمال بالنسبة لا عمل الا بالنسبة. يعني لا عمل شرعياً الا بالنسبة. ولا صلاة - 00:33:51

الا بفاتحة الكتاب يعني صلاة شرعية اي لا عمل شرعياً ولا صلاة شرعية. فنفيه نفي حقيقي حيث كان خالياً مما ذكر. يعني مما اختلف فيه شرط او او ركن حتى لا يحتاج لتقدير محذوف. فالمنفي حينئذ هو الحقيقة الشرعية هي الصلاة الشرعية والعمل الشرعي. قال في البحر - 00:34:10

الحقائق الشرعية المتعلقة بالمهيات من عبادة وعقد هل يقع على الفاسد منها او يختص بال الصحيح؟ يعني هذه الالفاظ قيل هذه عبادة هل يصدق اللفظ على الفاسد او يختص بال الصحيح؟ واذا قيل هذا بيع او هذا عقد هل يصدق على الفاسد ام انه يختص بال الصحيح - 00:34:35

في الموضعين على الصحيح يختص بال الصحيح. اما العبادة فهي قول واحد واما المعاملات فيها خلاف والصواب انه لا يقع الا على الصحيح ثني عليه لو عقد عقداً باطلًا كبيع وشراء ونكاح فقال والله لا انكح والله لا ابيع والله الى اخره. حينئذ لا يحيث - 00:34:56

لان العبرة بمصدحه وافق الشرع وليس العبرة بما هو باطل لان الباطل هدف بلسان العرب يعتبر الذاهب خصر الباطل يعني الذي لا وجود له. الذاهب خسراً واذا كان كذلك عنئذ لا عبرة به وجوده وعدم - 00:35:16

لا عبرة به لوجوده وعدمه سواء هل يقع على الفاسد منها او يختص بي بال الصحيح. ولذلك نبهنا على مسألة مهمة يستشكلها بعض طلاب العلم كيف يعبر عن من يعبد غير الله تعالى بانها عبادة - 00:35:32

ما المراد بها عبادة؟ ويعبدون مع الله؟ كيف يعبدون مع الله؟ نحن نسميها عبادة. العبادة لابد فيها من ماذا؟ من اخلاق ومتابة. نقول

عبادة باعتبار اما باعتبار الشرع فهي ليست عبادة لا تسمى عبادة. وان سماها بعض اهل العلم او جاء في الشرع تسميتها عبادة فهو باعتبار ظنه هو - 00:35:51

هو باطل لا شك انه باطل لانه صرف العبادة لغير الله تعالى. وبالاجماع العبادة لا تكون عبادة الا اذا كان مخلصا لله تعالى فيها متبعا للنبي صلى الله عليه وسلم. قال فيه ثلاثة مذاهب حكاهما الاصفهاني في شرح المحصل في بيان المجمل احدها لا يسمى الفاسد منها بيعا ولا نكاحا - 00:36:12

لانه غير موافق للشرع فهو فاسد فلا يسمى بيعا وهو فاسد فلا يسمى نكاحا. الثاني يسمى وان فسد شرعا. يسمى وان فسد شرعا. الثالث فيه تفصيل ما كان من اسماء الافعال والاعيان لا يسلبها اللام - 00:36:33

عند اتفاق شروط شرعت فيه وذلك الغسل والوطن يعني ما كان اسماء عين مسماه عين بخلاف ما كان اسماء مسماه امر معنوي اعتباري الطهارة طهارة مسماه ماذ؟ امر اعتباري ومكان مسماه شيء يعني ماهيات موجودة كالصلة ونحوها والعقل ايجاب قبول ودفع ثمن - 00:36:53

سلعة ونحو ذلك. قال ان كان من اسماء الافعال والاعيان لا يسلبها اللام. ويسمى كما هو. واما ما كان من اسماء الاحكام الغسل طهارة طهارة الامر معنوي ويصح ان يقال ان الغسل مع عدم النية ليس بطهارة. وهذا القول المفصل باطل. ودائما نقول القاعدة في مثل هذه المسائل وقواعد الترجيح - 00:37:16

ان المفصل يحتاج الى دليل يعني الادلة جاءت عامة اما ان يطلق او لا يطلق. قوله متقابلان. هيسمى او لا يسمى البيع الفاسد. هل يسمى بيعا او لا؟ يسمى لا يسمى - 00:37:40

ليس عندنا ادلة الا عامة. فاذا استدل من قال بانها تسمى بيعا ونحو ذلك. جاء بادلة عامة لانه ليس عندنا دليل خاص في المسألة وانما هي استنباطات. واذا اجاز لابد من دليل عام. واذا منع لا بد من دليل عام. اذا فصل يحتاج الى دليل خاص - 00:37:58

وليس عندنا دليل خاص ولذلك دائما يكون القول المفصل هذا من ابعد ما يكون يعني اضعف الاقوال. حينئذ يبقى الخلاف بين ماذ؟ يسمى او لا يسمى مطلقا دون صيني. لأن المفصل هذا يحتاج الى دليل من اين جئت بان ما كان عينا - 00:38:18

ما هي وجود في الخارج لا يسلبها؟ واذا كان الطهارة ونحوها يسلم تحتاج الى دليل تحتاج الى الى دليل من اين جئت بهذا؟ هذا من رأسه هذا يعتبر اجتهاد ثم يكون مقابلا بالنصوص العامة الدالة على القول الاول او على قول الثاني. وما اكثر ما يأتي الفقهاء المتأخرین بالتفاصيل - 00:38:34

وليس عليها ادلة البتة وانما هي اجتهادات. انما هي اجتهادات. قال في التحبيب ولاصحابنا الحنابلة قوله في الایمان وغيرها في العقود يعني هل تسمى اذا كانت فاسدة؟ هل تسمى او لا؟ اصحهما اختصاصه بال الصحيح منها. المذهب عندنا الحنابلة - 00:38:56 المذهب انه الصحيح في العقود لا تسمى بيعا الا ما استوفى يعني كان موافقا للشرع ولا يسمى نكاحا ولا يسمى اجرة الى اخره. فهذه ما يتعلق بالایمان كذلك. لا تسمى الا ما كان صحيحا منها - 00:39:15

قال ولاصحابنا قوله في الایمان وغيرها في العقود اصحابها اختصاصه بال الصحيح منها. ولهذا لو حلف لا يبيع ونحوه لا يحيث بالفاسق على الاصح يعني يبني على مسألة مهمة. قال والله لا لا اصلي فصل صلاة باطلة - 00:39:33

يحيث يقول لا يحلف. فاذا اوقع شيء فاسدا حينئذ لا يحيث لا في العبادات ولا في في المعاملات. لا يحيث بالفاسد منها على الاصح بخلاف في العبادات فلا يشمل الا الصحيح فقط قوله واحدا - 00:39:51

قولا واحدة بمعنى ان العبادة اذا وقعت على وجه فاسد لا يشملها لفظ العبادة. لا تكون عبادة. لانها لا تصح الا بدينك الشرطين. لا بد من اخلاص وانتفاء الاخلاص يقابل ماذ؟ شرك - 00:40:07

شفاء من اصله يقابل الشرك الاكبر واما ضعفه هذا قد يقابل الشرك الاصغر واما ما يقابل المتابعة فهو بدعة وليس عندنا بدعة كبرى ولا صغرى. هي بدعة واحدة. كذلك؟ من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد من احدث في امرنا هذا ما ليس - 00:40:25 فورا نص عام. فمن فصل بدعة كبرى بدعة صغرى بدعة حسنة بدعة مكرهه قل اتي بالدليل. هذا تفصيل. فتحتاج الى ماذ؟ الى دليل

خاص ونحن عندنا دليل عام من عمل عما ليس عليه امر هذا عام - 00:40:46

دل على ماذ؟ على انه مردود. حينئذ اذا قيل بدعة حسنة اذا لم يكن مردودا. والنبي صلى الله عليه وسلم يقول فهو رد. اذا اتيتني بدليل خاص من جثت به فعلى العيب - 00:41:00

والرأس. واذا لم تأتي به رجعنا للacial وهو ان كل بدعة ضلاله قال رحمة الله تعالى بخلاف العبادات فلا يشمل الا الصحيح فقط قوله واحدا. واستثنوا من ذلك الحج فيحلف بالحج الفاسق. وهذا يحتاج الى - 00:41:10

الى دليل لكون الحج الفاسد انما يسمى صحيحا. وهو فاسد كسمى وانما امر باكماله لمن مر معنا. لمن مر معنا؟ لماذا امر باكماله؟ جاء الشرع بذلك او محل وفاق اجمع الصحابة على - 00:41:30

على ذلك. اذا نسيير على ذلك. واما التعليل بكونه يخالف القاعدة قل لا هذا ما يتعلق بما ذكره رحمة الله تعالى وصحة العقد او التعبد افق ذي الوجهين شرع احمد وقيل في الاخير اسقاط القضاة - 00:41:47

وذكر التعريفين والخلف لفظي وعرفنا فيه التفصيل لا بد من من التفصيل. ثم هل الصحة تستلزم الثواب؟ اذا علمنا الصحة. هل كل يثاب عليه ها؟ هل كل صحيح يثاب عليه - 00:42:03

الصحة لا تستلزم الثواب مر معنا قد يكون الفعل صحيحا لكنه لا يثاب لا يثاب عليه. والثواب لا يستلزم الصحة قد يثاب على صلاة باطلة صحيح قد يثاب على صلاة باطلة. وعرفنا المثال - 00:42:22

انه يأتي ويتوضا ويمشي وينتظر ويكبر ويقرأ ويبيكي ويخشى ويقرأ جزء كامل. ثم قبل سلامه يحدث اضطرارا. حينئذ يؤجر او ساعة يصلى يؤجر قطعا يؤجر. لكنه لا تعتبر الصلاة صحيحة. اذا الثواب وجيت. وانتبهت الصحة والعكس بالعكس - 00:42:43

دللت الدلة على ان ما يوصف بالصحة لكن لا يتربت عليه اثر كشارب الخمر والعبد الابق الى اخره قال في البحر الصحة لا تستلزم الثواب بل يكون الفعل صحيحا ولا ثواب فيه. ولا ولا ثواب فيه. لكن - 00:43:05

نقول الacial ان ما صح فهو مقبول العصر ان من صح فهو مقبول. لا ننفي ثوابا عن صحة الا بدليل خاص يعني العقد الدالة العامة دلت على ماذ؟ على ان من عمل صالحا هذا له اجره في الدنيا وفي الآخرة هذا دلة عامة. فاذا قيل بان هذه الصلاة - 00:43:24

هذا الحج او الى اخره لا ثواب فيه قل انت بالدليل تحتاج الى الى دلة عامة وانه دلت على ماذ؟ على ان من عمل صالحا حينئذ يثاب عليه له اجر في الدنيا وفي الآخرة - 00:43:47

ولذلك قال فلنحيئه حياة طيبة. هذا اجر او لا؟ هذا من اعظم الاجور. هذا في الدنيا. ولنجزئنهم هذا في في الآخرة. اذا هو مأجور مأجور في الدنيا وفي الآخرة. فاذا دل دليل العام على ذلك اذا لا نخص بكون هذه الصلاة لا ثواب فيها الا الا بدليل. لكن من حيث الacial - 00:44:00

الصحة لا تستلزم الثواب. لماذا؟ لدليل دل على ان الصلاة صحيحة لكنه لا يثاب. هل يلزم من ذلك طرده يقول الجواب لا لا يلزم من ذلك طردتهم في جميع الاحوال. ولهذا قال الشافعي الردة بعد الحج تحبط الثواب ولا تجد - 00:44:20

الاعادة دل على انه صحيح عنده لكنه لا لا ثواب. ومسألة الردة هي مسألة فيها نزاع بين اهل العلم. ومنه الصلاة في الدار مغصوبة صحيحة مع كونه لا ثوابا. اما الصحة والفساد مسألة خلافية - 00:44:40

مسألة خلافية لكن مر معنا وقد يأتي ان شاء الله تعالى ان الصواب انها باطلة ان من عمل عملا وهو منهى عنه. سواء كان نهي لذاته او لشرطه او لخارجه. فالacial فيه البطلان. نهيه يقتضي فساده المنهي عنه - 00:45:00

اذا صلي في مكان دار مغصوبة. فالصلاحة باطلة. لماذا تكون هذه الصلاة لم يأمر بها الشارع الامر الشارع بصلحة في كل مكان؟ الجواب لا وانما في مكان مأذون فيه. بدليل ماذ؟ انه ميز بين المكان الطاهر - 00:45:20

كان النجس اذا المكان المباح والمكان المحرم مثله لا فرق بينهما البتة. اذا صلي في مكان نجس بغير ما استثنى فصلاته باطلة ذلك لو صلي في مكان محرم عليه ان يصلى فيه فصلاته باطلة. فكما ادخلنا النجاسة نجاسة المكان في مفهوم الصلاة فقط - 00:45:40 ابطلنا الصلاة لا مانع ان ندخل المكان المحرم في مفهوم الصلاة. واما القول بانفكاك الجهة فهذا قول فلسفيا. لا وجود له. انتبه. الجهة

منفكة. اين منفكة نحن عندنا الصلاة الان هذا يصلي في في دار مخصوصة اين انفكك الجهاد - 00:46:00
نحن في صلاة في في دار الانفكاك هذا في الذهن يعني ما المراد بالانفكاك؟ يعني صلاة لا في دار مخصوصة. ودار مخصوصة لم يصلي فيها. البحث هنا في صلاة لا في دار - 00:46:19

او في دار مخصوص لا صلاة فيها صلاة لا في دار مخصوصة صحيحة باتفاق اذا غصب دانه لم يصلي فيها اذا لا اشكال فيه لم ترد المسألة لكن بحثنا في ماذا؟ اذا جمع بين الامرین. فالقول بانفكاك الجهة هذا قول - 00:46:33
دخل على بعض الفقهاء من طريقة المتكلمين والمناطق. وقد يوجد شيء من فك الجهة لكن ليس في هذه المسألة. يعني صلاة في دار مخصوصة لا يمكن ان الجهة الا بفكك المسائل - 00:46:49

وتتفكر المسألة حينئذ عندنا مسألة صلاتنا في دار مخصوصة ما حكمها؟ لا حكم الخاص دار مخصوصة لم يصلي فيها ها حين اذ قل لا يجوز لك ان تصلي ان تقدم. لا حكمها الخاص. وعندنا مسألة ثالثة منفكة عن هاتين المسألتين. وهي ماذا؟ صلاة في دار مخصوصة.
بحثنا - 00:47:03

في شيء موجود الواقع صلاة في دار هذه الصلاة باطلة لا تصح لماذا؟ لأن المكان هذا محرم. فمن صلى بسترة محمرة سواء كانت من حرير او ثوب مسبل او نحو ذلك. الصلاة باطلة - 00:47:23

لماذا؟ لأن هذه الصلاة منهي عنها. لماذا؟ لكونه قد نهي ان يصلي بثوب وهو مسبل. بدليل قوله واقم الصلاة. ولا الى دليل ضعيف وكذلك ما جاء من الادلة الدالة على ان على ان الحرير ليس من - 00:47:39
لبس الرجال ودل ذلك على انه محرم عليه فإذا لبسه وصلى فصلاته باطلة. اذا نقول الصلاة في الدار المنصوبة باطلة. لو سلمنا بانها هل يثاب او لا يثاب بعضهم قال لا يثاب - 00:47:56

وبعضهم قال يثاب اكتر وصول على انه لا يثاب. يقول اذا سلمنا وتنزلنا معكم انها صحيحة نقول يثاب لماذا لانه قد عمل صالحا. ما دام ان الجهة منفكة اذا نفكتها. قد عمل صالحا حينئذ لا اعتراض علينا - 00:48:15
ماذا تكون قد صلي في دار مخصوص الغصب شيء اخر فله اسمه الخاص وهذه عبادة صحيحة ولها اجر خاص. فالاصل ماذا؟ الاصل الثواب. فمن نفى الثواب يحتاج الى دليل ولذلك قلنا اذا قيل الصحة لا تستلزم الثواب ليس معناه ان تتوقف في كل عبادة تقول لا الاصل الادلة العامة دلت على ان - 00:48:34

ان العمل الصالح يثاب عليه في الدنيا وفي الآخرة فإذا خصصنا عملا صالحا معينا نحتاج الى دليل معين خاص حينئذ قيل الصلاة صحيح ذا المخصوصة قلنا يثاب عليها والقول بكون الله يثاب - 00:48:59

هذا قول ضعيف لانه ماذا؟ يحتاج الى نص قال ومنه الصلاة في الدار المخصوصة. وكذا صوم المفتاح عند القفال الموردي اذا اغتاب بطل صومه عند بعضهم. وحكاه الامام في باب الاعتكاف عن الصيدلاني ثم قال - 00:49:12
وليس الكلام في الاجر والفضيلة من شأن الفقهاء. لماذا ليس الكلام في الاجر والفضيلة من شأن الفقهاء. يعني الفقيه يتتحدث عن ماذا؟
حال حرام واجب مندوفة صحت فسدت. اما يؤجر او لا يؤجر ليس بحثنا. ليس ليس من بحث الفقيه. نعم ليس من بحث الفقيه اذا لم يرد نص - 00:49:32

لكن اذا دلت النصوص على انه يؤجر الاصل اثبات ما دلت عليه النصوص ولا ينفي الا بدليل خاص والبحث فيه لا بأس به. لكن قد يقال
بانه ماذا؟ بان بحث - 00:49:55

في الاصل انما هو في افعال العباد من حيث اثبات الاحكام الشرعية لافعالهم. هذا موضوع الفقيهي.ليس كذلك؟ افعال المكلفين. اول شيء تقول افعال العباد. لا يدخل فيه الصبي المجنون. حينئذ تثبت لهم الاحكام الشرعية - 00:50:08
هل التعرظ للثواب والاجر وعدم اهل التعرظ للثواب وعدمه داخل في مسمى الفقيهي؟ الجواب لا. الجواب لا. فاذا قيل بان ليس من شأن
الفقيهي البحث في الاجور. ان كان ليس من وظيفته الاصلية وهذا لا اشكال فيه - 00:50:25
فان كان المراد به ان الامر غيب فلا تحتاج فيه قل لا. النصوص جاءت بان من عمل صالحا ورغم فيما عند الله تعالى ان

الاصل انه مأجور والا لو عبد الانسان ربها وهو لا يحسن الظن بانه يؤجر على ما فعل. هذا يثبت همته. وهذا ليس مما -

00:50:45

شأن المسلم ليس من شأن المسلم بل الاصل ان يحسن الظن بربه انه اذا عمل صالحا تقبله منه واذا تقبله اثابه هذا الاصل فيه. فقوله وليس الكلام في الاجر والفضيلة من شأن الفقهاء - 00:51:05

والثواب غيب لا نطلع عليه. الا اذا اخبرنا به البالى وان ورد خبر في ان الغيبة تحبط الاجر فهو تهديد مؤول وهذا مسلك ضعيف اذا دل الدليل على ان الغيبة تحبط العمل او انها تفسد الصوم كما قال ابن حزم وغيره حينئذ نقول اذا دل الدليل على ذلك نحن نسير - 00:51:19

مع الدليل لذلك بمعنى ان المفطرات تكون حسية وتكون معنوية. واما حصر المفطرات في الحسية وكل دليل يدل على ان المعنى قد يفطرنا نأوله نقول هذا ليس من مسلك شرعى صحيح. كذلك؟ وانما ندور معه مع الدليل وجودا وعدما. فمن ثبت عنده ان الغيبة مفطرة فليقل به - 00:51:41

ولو كان معنويانا ولا يقل بان المفطرات لا تكون الا حسية. اذا جاء ما يدل على المعنوي حينئذ يكون ماذا؟ يكون مؤولا. فالمراد به التهديد هذا يعتبر تحرifa للنصين. والصواب حمل الظواهر النصوص على على ظاهرها. الاصل هو العمل بالظاهر. واما محاولة التأويل - 00:52:06

والبحث عن علل لصرف الظواهر هذا مخالف للاصل. مخالف للاصل وكثيرا من الفقهاء المتأخرين يسلكون هذا هذا المسلك. ولذلك اذا قد يأتيانا ان شاء الله تعالى في بحث النص والظاهر والمؤول ان الظاهر ما احتمل معنيين هو في احدهما ارجح - 00:52:26
من الاخر فدل ذلك على ماذا؟ على ان الاصل المتبادر هو هو الراجح. اذا نأخذ به او لا؟ نأخذ به وهذا محل وفاق متى نعدل الى المرجوح باتفاق انت لا نعدل الا اذا دل دليل على على ذلك. فالاصل هو الاخذ به بالظواهر فانا دل دليل على اثبات الثواب - 00:52:45
واذا دل الدليل على ان الغيبة مفطرة وصح عندك انها مفطرة فقل به كما قال ابن حزم وان ورد خبر في ان الغيبة تحبط الاجر فهو تهديد مؤول. وقد يرد مثله في الترغيب. قلت وكذا قال الصميري في شرح الكفاية في الصلاة - 00:53:05

المفصوبة تصح واما الثواب فالله. واما الثواب فالله ولكن نقول الدليل دل على انه يثاب. فالصلاحة صحيحة ان سلمنا بذلك حينئذ يترب عليه الثواب. عدم ترتب الثواب على ما صح هو الذي يحتاج الى دليل - 00:53:23
الذي يثبت الدليل لا تحتاج نقول له اتي بالدليل وانما يؤتى بالدليل يطالب بالدليل على من نفع. لأن النصوص كما ذكرنا عامة. مسألة اذا صل صلاة فاسدة - 00:53:42

هل يثاب عليها على ما عرفنا سابقا انه يثاب على ما فعل لكن لا يثاب ثواب صلاة كاملة لان الاجر المرتب على الصلاة الكاملة انما هو مرتب على صحتها وقد تبين فسادها واما ما فعله في اثناء الصلاة وهذا فعل عبادات فما عرفنا فيما سبق فتلاؤ القرأن هي - 00:53:58

والسجود عبادة والركوع عبادة وان كان لا يتبعده به على جهة الانفصال. والتسبيح وذكر الله تعالى وانتظار الصلاة الى اخره. هي عبادات اذ يؤجر عليها يؤجر عليها اذا صل صلاة فاسدة هل يثاب عليها؟ قال الشيخ عز الدين يثاب على الافعال التي لا تفتقر الى وجود الشرط من - 00:54:25

الطهارة وغيرها كالقراءة والاذكار. هذا مفصل هذا مفصله. حينئذ نقول من عمل صالحا فله اجره فاما عمل صالحا ثم تبين له بطلانه الاجر والمرتب على كمال العمل الصالح منفي لهذا الناس. واما ما فعله - 00:54:50

اجزاء فاما ان نقول بأنه يؤجر عليها مطلقا. واما ان نقول بأنه لا يؤجر عليها مطلقا. واما التفصيل فيحتاج الى الى دليل. اما ان نقول له لا يؤجر واما ان نقول انه انه يؤجر. والاقرب الى النصوص - 00:55:09
ما هو انه يؤجر. ولذلك انتبه من المرجحات من المرجحات ان ترجح ما هو اقل اعتراضا يقول قائل الرکوع لا يؤجر عليه لماذا؟ لكونه لا يتبعد الانسان لربه بان يقوم فيرجع - 00:55:25

فكيف يؤجر عليه؟ لكن تلاوة القرآن والتسبيح يؤجر عليه. ولو كان منفكه. حينئذ نقول هذا اعتراف لكن لا يلزم منه ماذا؟ الا يؤجر

00:55:41

مطلقا وانما نقول يؤجر مطلقا باعتبار انه اقل اعتراضا مما لو قلنا ماذا؟ انه لا يؤجر مطلقا -

قال الشيخ عز الدين يثاب على الافعال التي لا تفتقر الى وجود الشرط من الطهارة وغيرها كالقراءة والاذكار. اما ما يفتقر كالسجود

00:56:00

على قول والركوع هذا يفتقر الى ماذا؟ الى طهارة. حينئذ لا يؤجر عليها. لا يؤجر لكنه ظن انه متظاهر -

الاصل ماذا؟ انه ظان انه قد عمل بما دل عليه الشرع. وقال الروياني في البحر لو نوى نية صحيحة وغسل بعض اعضاءه ثم ابطل

00:56:21

الوضوء. هذا يأتي تصور في الوضوء. يعني اذا اذا شرع في الوضوء ثم ابطله -

00:56:40

عمدا او قهرا هل يؤجر او لا يؤجر على ما مر. يؤجر او لا يؤجر قال لو نوى نية صحيحة انه يتوضأ صار قربي صار طاعة. ومعلوم ان

الوضوء يتتجزا. يعني مركب من كل -

والصلاوة مركبة من؟ من كله. لا شك ان ثمة فرقا بين الصلاة وبين الوضوء يعني الصلاة فيها بل غالبيها من القراءة والسجود والاذكار

00:57:02

ونحو ذلك هو منفك وداخل الصلاة يعني يمكن ان يقرأ القرآن دون ان يصلني ويصلني ويقرأ القرآن اولى -

سجود الشكر وجد كذلك ماذا؟ التسبيح وذكر الله عزوجل والدعاء. هذا وجد فهو عبادة منفكة. اذا هي متبعثضة غسل الوجه فقط هل

00:57:23

هي عبادة؟ المضمنة فقط هل هو عبادة؟ غسل اليدين فقط او عبادة؟ اذا ثم فرق بين -

الصلاوة وهي مركبة من كل وكل جزء منها قد يكون في الغالب يكون عبادة مستقلة والوضوء كذلك مركب من كل ولكن ليس كالكل

00:57:42

الذي ركب منه الصلاع. بمعنى ان كل جزء من هذه الارزاق لا يعتبر عبادة مستقلة. لا -

00:58:03

وغسل بعض اعضاءه ثم ابطل الوضوء في اثنائه بحدث او غيره هل له ثواب المفعول منه؟ قال يحتمل ان يكون له ثوابه كالصلاوة اذا

00:58:17

بطلت في اثنائها. اذا بطلت في اثنائها. بمعنى انه نوى نية صحيحة ثم عمل -

عملا صالحًا فشرع فيه ثم ابطله. حينئذ نقول اذا ابطله عمدا قد يقال بأنه لا ثواب. واذا ابطله قهرا فحينئذ نقول الاصل فيه ماذا؟ انه

يثاب. انه يثاب قال هل له ثواب المفعول منه؟ قال يحتمل ان يكون له ثوابه كالصلاوة اذا بطلت في اثنائها ويعتمد ان يقال اذا بطلت

00:58:37

فله ثوابه والا فلا ومن اصحابه لما قال لا ثواب له بحال انه يراد لغيره بخلاف الصلاة. اذا مسألة الوضوء خلاف فيها فاذا ابطله

00:59:02

ليس كمسؤليتي الصلاة والعلم عند الله. قال الناظم رحمه الله تعالى بصحة العقد اعتقاد الغاية والدين -

اي الكفاية بالفعل في اسقاط القضاء ابدا اسقاط بالرفع قال الناظم رحمه الله تعالى بصحة العقد الباء سبية

00:59:22

الاصل اعتقاد الغاية ناشئ بسبب صحة العقد. هذا التركيب الاصلية لكنه اراد ان يوافق صاحب الاصل لمن سيأتي ثم بدل ترتيب اثره

00:59:51

باعتقاد الغاية بصحة العقد اي بسبب صحة العقد التي هي كما نص عليه -

ثم تقدم موافقته الشرع رفاق ذي الوجهين شارع احمد وفاق ذي الوجهين شرع احمد. اذا بسبب صحة العقد ما هي صحة العقد

01:00:14

رفاق ذي الوجهين شرع احمد. اذا بصحة العقد دخل فيه حد الصحة في العقد -

01:00:36

المواافق للشرع بسبب موافقته للشرع اعتقاد الغاية واضح اذا بسبب صحة العقد نص عليها فيما سبق وفاق ذي

01:00:59

الوجهين شرع احمد. اذا موافقة الشرع. والعقد لا يكون الا اذا وجهين -

العقد لا يكون الا اذا وجهين. فقول ذي الوجهين في تعريف مطلق الصحة لقوله وفاق ذو الوجهين صار احمد للاحتراز بالنسبة

01:01:19

لل العبادة ولبيان الواقع بالنسبة للعقد قاله العطار في الحاشية على محله يعني -

ذي الوجهين له اعتبار العبادة ويكون الاحتراز فيكون القيد للاحتراز لماذا؟ لأن عندنا عبادة توافق وعبادة لا توافق واما

01:01:19

باعتبار العقد فلا يكون الا اذا وجهين. يعني ليس عندنا عقد باطل من كل وجه لا يحتمل الصحة. او العكس -

من الشرك والتوحيد ليس متقابلين اعتقاد الغاية افتعال من من العقل وعاقبة كل شيء اخره فالاصل الذي هو مادة الاشتقاء العين والقاف والباء يدل على تأخير شيء واتيانه بعد غيره. كما قال ابن فارس - [01:01:44](#)

يدل على ماذا؟ على تأخير شيء واتيانه بعد اذن اعتقاد. اذا عندنا اثر. هذا الاعتقاد وهذا العقيب وهذه الغاية على ماذا؟ لو الغاية عن الاثر. يدل على انه متاخر اذا عندنا شيء سابق وعندنا شيء متاخر. ما هو السابق - [01:02:10](#)

الصحة ما هو الشيء المتاخر الذي جاء عقباً بعده متاخرًا هو ماذا؟ الاثر والغاية الذي ذكره المصنف هنا اعتقاد الغاية اذا عاقبة كل شيء اخره. ولا شك ان اخر ما يتربت على الصحة - [01:02:30](#)

بعد تحقق الشروط والاركان ارتفاع الموضع في العقد هو ما يأتي بعده من الثمرة والاصل يدل على تأخير شيء واتيانه بعد غيره مضاف والغاية مضاف اليه قال في القاموس الغاية المدى - [01:02:49](#)

اقصى الشيء ومنتهاه يسمى غاية اذا منتهى الصحة في العقد غاية العقد قال ابن فارس فاما الغاية فهي الراية. الغاية في العصر هي الراية. وسميت بذلك لانها تظل من تحتها. ثم سميت نهاية - [01:03:07](#)

اذا نهاية الشيء غاية. اذا ما هي الغاية؟ نهاية الشيء. وهذا من المحمول على غيره انما سميت غاية بغایة الحرب وهي الراية لانه ينتهي اليها كما يرجع القوم الى رايتهم فيه في الحرب. اذا اعتقاد الغاية. عرفنا المراد بالغاية منتهى - [01:03:28](#)

اعتقاد من العقل يعني الشيء المتاخر فعینند يكون المراد بقوله اعتقاد الغاية ما يتربت على العقد من اثره. لانه غير عبارة عبارة الاصل ما هي؟ بصحبة العقد ترتب اثرهم صحة العقد ترتب اثره - [01:03:48](#)

ترتب قابله باعتقاد واثره قابله الغاية. اذا الاثر اراد بالغاية الاثر واراد بالاعتقاد الترتب والترتب يكون ماذا؟ يكون ثانياً لا لا اولاً يكون متاخرًا يكون متاخرًا. فمراده باعتقاد الغاية ما - [01:04:12](#)

يتربت على العقد من اثر والاثار المترتبة على العقود عقبها اي متاخرة عن الصحة وهي غاية لفاعಲها غاية لفاعלها وفي الاصل وبصحة العقد ترتب اثره. صحة العقد ترتب اثرهم قدم الخبر على المبدأ - [01:04:33](#)

يعني الناظم هنا بصحبة العقد اعتقاد الغاية تبع الاصل في كذلك في التقديم والتأخير. قدم الخبر على المبدأ ليتأدب له الاختصار فيما يليه لانه قالوا والدين الاجزاء لذلك والدينبي هذا عاطف على ماذا - [01:04:59](#)

العقد اذا اختصار او لا اختصار فبدل من ان يقول بصحبة العقد وبصحة الدين قال بصحبة العقد والدين فعطف عليهم حذف الكلمة اذا في اغتصاب اغتصاب. قدم الخبر على المبدأ ليتأتى له اغتصابه فيما يليه. والاصل واعتقاد غاية - [01:05:20](#)

بحصته اعتقاد غاية العقد بصحته. وهو قول والدين للزاء الذي عطف عليه فاختصر فيه. والاختصار فيه بحذفه بصحبة. يعني الذي هو المضاف لانه يلزم ان يقول على تقدير تأخر الخبر واجزاء العبادة بصحتها. يعني - [01:05:43](#)

اراد ماذا؟ ان يعيد الكلمة الصحة مع العبادة فما اتي بها فيه في العقد فاراد ان يكتفي بلفظ واحد في الموضوعين قالوا لا لكنه يلزم على صانعه العطف على معمولي عاملين مختلفين. هذا محل نزاع عند النحات. يجوز او لا يجوز. لأن الدين - [01:06:05](#)

عاطف على العقد عطف على العقد العامل فيه ماذا صحة العقد واجزاؤها على اعتقاد على اعتقاد العامل فيه الابتداء. اذا هذا عمل فيه الابتداء وهذا عمل فيه الصحة. اذا اختلفا في المعمولين وكل منهما عاملان مختلفان ولهمما عمل مختلف. يجوز او - [01:06:27](#)

لا يجوز. الجواب انه لا يتأتى في هذا الموضع. لانه من قبيل عطف الجمل يتأتى العاطفة على المعمولين والخلاف اذا كان العاطف المفردات اما في الجمل فلا والجمل لا والجواب كما قال العطار انه من عطف الجمل لا من عطف المفردات بان يقدر الخبر وهو الجار والمجرور اي - [01:06:58](#)

صحة الدين مصحات الدين واذا قمنا بصحبة الدين صار عندنا ماذا؟ جملتان جملة هي بصحبة العقد اعتقاد الغاية. وعطف عليه ماذا؟ جملة اخرى بصحبة الدين ها الاجزاء. قد تقول انه محنوف تقول عبرة بماذا - [01:07:21](#)

بالمقدار الاعظم عبرة بالمقدار قال لان انه من عصر الجمل لا من عطف المفردات بان يقدر الخبر وهو الجار والمجرور اي بصحبة بعد

العاطفين لتنتمي الجملة المعطوفة لأن الخبر يجوز حذفه لقنية - 01:07:41

وهي هنا نظيره في الجملة الاولى. ومعلوم ان التقدير لا ينافي الاختصار. لأن مرجع الاختصار الى اللفظ لا الى الى التقدير. ثم قال قد يعلل ايضا بافاده الاختصاص لكن تركه الشارح يعني المحل لأن الظاهر ان القصد نفي ما قيلا - 01:07:59

ان الصحة هي الترتب لا نفي انه قد يحصل بغيرها وهو نظر دقيق. يعني هل نقول بأن التقديم هنا للحصر بمعنى انه قال بصحة العقد اعتقاد الغاية لا بغيرها لم يرد هذا - 01:08:19

وانما اراد كما سيأتي الرد على جمهور الاصوليين الرد على جمهور الاصوليين. جمهور الاصوليين عبروا بما عبر به الفقهاء وهو ان الصحة في العقد هي ترتب الاثر ترتب الاثر. المصنف يرى رأيا اخر وافقه المحلي. وهو ان الصحة وصف للعقد. وهو كونه موافقا -

01:08:35

شرعى والترتب وهذا فرع عن الصحة. وليس هو عين الصحة واضح اذا قيل صحة العقد ترتب الاثر صحة العقد ترتب الاثر. حينئذ ترتب الاثر هو الصحة وعرفنا ان الصحة ما هي؟ موافقة العقد - 01:09:02

الشرع اذا ترتب الاثر غير موافقة العقد الشرعي. اذا هما شيئا. اذا اشتهر عند الاصوليين. كما سيأتي مزيد اياض فقوله بصحة العقد ينشأ اعتقاد الغاية اعتقاد الغاية ينشأ او ناشئ بسبب صحة العقد فهما شيئا - 01:09:23

لا شيء واحد اي ترتب اثر العقد وهو ما شرع العقد له لحل الانتفاع كحل يحل الانتفاع في البيع هذا اثر اولى البيع البيع نقول صحيح لكونه وافق الشرع يترب عليه ماذا؟ حل الانتفاع. هل حل الانتفاع هو الصحة؟ لا انما هو اثر عن ناشئ عن الصحة. وهذا الذي عاناه. بصحة - 01:09:46

العقد اعتقاد الغاية. يعني اعتقاد الغاية ترتب الاثر ناشئ وجد بسبب صحة العقل واما صحة العقد فهي موافقة الشرع. فالصحة وصف للعقد وليس الاثر اي ترتب اثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع - 01:10:17

والاستمتاع في النكاح ناشئ يعني ان وجد فهو ناشئ عن صحة العقد لا عن غيرها. ناشئ عن صحة العقد لعن غيرها. فترتب الاثر يستلزم الصحة والصحة لا تستلزم ترتب الاثر - 01:10:41

معي صحة العقد لا تستلزم الاثر والاثر وجوده يستلزم الصحة يعني لا يمكن ان يوجد الاثر الا اذا وجدت صحة العقد. واما الصحة للعقد فقد يصح ولا يترب عليه الاثر - 01:11:03

البيع الذي فيه خيار صحيح فمن سيأتي لكن لا يترب عليه الاثار ولذلك قال فهو ناشئ عن صحة العقد لا عن غيرها وليس المراد انه متى وجدت الصحة نشأ عنها الثمرات ليس هذا المراد - 01:11:23

وانما المراد ان وجد ترتب الاثر فهو ناشئ عن الصحة وليس المراد انه كلما وجدت الصحة ترتب عليها الثمرة والاثر ليس هذا المراد اتضحت الصورة الان كلما وجدت الصحة ها اختبار. كلما وجدت الثواب هو دليل على صحة صحيح اذا

صح او غلط غلط لانه لا يستلزم. ليس كلما تحققت الصحة ترتب الثواب. طيب. كلما ترتب الثواب هو دليل على صحة صحيح اذا فرق بين بين المتسائلتين. ولذلك قدم هنا قال بصحة العقد اعتقاد الغاية. ان وجد ترتب الاثر - 01:12:03

فهو ناشئ عن صحة العقد لا عن غيرها. لا عن غيره. وليس المراد العكس انه كلما وجدت الصحة ترتب الاثر قال هنا وليس المراد انه متى وجدت الصحة نشأ عنها الثمرات؟ لماذا؟ لأن بيع الخيار صحيح - 01:12:26

ولا ينشأ عنه قبل تمام ثمرة الصحة منشأ الترتب لا نفسه فهم شيئا فهما شيء. اذا البيع بيع الخيار صحيح. قال يعني تم البيع الاخير قال الى اسبوع - 01:12:46

يصح الشرط او لا يصح يلزم لا يلزم. لا يلزم مع ان العقد او الایجار عقد لازم. حينئذ قل لا يلزم. لماذا لا يلزم لكونه ليس بصحيحه ليس ب صحيح؟ الجواب لا. اذا لا يترب عليه الثمرة وهو - 01:13:03

اوه ما هي الثمرة من البيع الملكية وليس حل الارتفاع. الملكية هل يترب عليه ان يمتلك؟ قل لا. العقد صحيح لكنه الى امد حينئذ ثم مانع من نقل الملكية من البائع الى المشتري. وهو وجود الخيالي. نصف العقد بالصحة - 01:13:21

ونفي الشمرة. هل نفي الشمرة يستلزم نفي الصحة؟ الجواب لا. لهذه الصورة. وكذلك البيع قبل تمام القبض الصحة منشأ الترتب منشأ يعني محل لنشوء الترتب لا نفسه فهما شيئاً اذ لو كانت نفسه لم توجد بدونه - 01:13:44

اذ لو كانت الصحة نفس الترتب لم توجد بدونه. وقد وجدت في بيع الخيار. وجدت الصحة دون ترتب. وهذا محل محل وفاق وأشار النظام الى ذلك بتقديم الجار الجاد والمزروع هو مؤذن بالحاصر بهذا الاعتبار. اي ان ترتب المذكور واقع لصحة العقل - 01:14:08
لا لا يعني من غير عكس الصحة منشأ الترتب الى نفسه كما قيل. قال المصنف صاحب الاصل جمع الجوامع قال المصلي بمعنى انه

حيثما حيتما وجد يعني الاثر فهو ناشئ عنها عن الصحة لا - 01:14:30

معنى انها حيتما وجدت يعني الصحة نشأ عنها يعني الاثر حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار فانه صحيح ولم يترب عليه اثره ولم يترب على لان من عرف الجمهور الصحة بانها ترتب الاثر قالوا يرد عليكم ناقظ - 01:14:49

يرد عليكم ماذا؟ ناقوا البيع قبل تمام القبض والبيع بيع الخيار. هذا بيع صحيح ونقول به ولم يترب عليه اثره وصفناه بالصحة وانتهى الاثر. فكيف نعرف الصحة العقد بانه ترتب اثره ولم يترب الاثار. دفعاً لهذا الاعتراض المصنف قدمه واخره بهذا المعنى -

01:15:12

ولم يعرف الصحة صحة العقد بانها ترتب الاثر بل جعل الصحة شيئاً وجعل ترتب الاثار شيئاً اخر قال لا بمعنى انه حيتما وجدت صحة نشأ عنها الاثر حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار فانه صحيح ولم يترب عليه - 01:15:35

اثارهم وتوقف الترتب على انقضاء الخيار المانع منه. لا يقبح في كون الصحة منشأ الترتب كما لا يقبح في سبيبة ملك النصاب وجوب الزكاة توقفه على حولان الحول. يعني عدم الترتب في بيع الخيار لا يطعن في الصحة - 01:15:54

لماذا؟ لانه هو صحيح بشرط وهو زوال المانع او انتفاع المانع وهو عدم اللزوم. كما ان الحول عدم وجود الحول مع وجود ملك النصاب لا يطعن في كونه سبباً. فالسبب معقود لكن لم تجب الزكاة. لماذا - 01:16:15

هل لي طعن في السبب؟ قل لا السبب معقود. ثابت. لكن لعدم التحقق الشرط وهو الحولان وهو وهنا كذلك نقول الصحة موجودة لم يترب الاثر لماذا؟ لا لانتفاع الصحة وإنما لوجود مانع لوجود مانع. اذا قد تثبت الصحة ويوجد مانع من ترتب الاثير فليس فليس بينهما - 01:16:34

تلازم من حيث ثبوت الصحة وبينهما تلازم من حيث ترتب الاثر. اذا وجد الاثر فالعقد صحيح. ولا يمكن ان يكون باطننا. واذا تحققت الصحة قد يوجد الاثر او قد لا يوجد - 01:17:00

ولذلك قال حتى يرد البيع قبل انقضاء الخيار فانه صحيح. ولم يترب عليه اثره. وتوقف الترتب على انقضاء المانع منه لا يقبح في كون الصحة منشأ ترتب بل هي كما هي. كما لا يقبح في سبيبة ملك النصاب لوجوب الزكاة - 01:17:15

الوقوف على حولان الحوض فالملك ملك النصاب سبب وهو سبب الوجوب لكنه ليس وحده مطلقاً بل هو مترب على ما هذا تحقق الشرط فكذلك هنا البيع صحيح. وثبتت الصحة لكنه متوقف على ماذا - 01:17:39

على عدم الخيار فاذا وجد الخيار صار ماذا؟ صار مانعاً. والمقصود باثار العقود هو التمكن من التصرف فيما هو له كالبيع اذا صح العقد ترتب اثره من ملك وجوائز التصرف فيه من هبة ووقف - 01:17:54

واكل ولبس وانتفاع وغير ذلك. لابد من هذا اما انه ماذا اما انه يمتلك الشيء باعه ولا يتصرف فيه هذا مناف لماذا للمقصود من العقد منافي للمقصود منه من العقد. ولذلك امتنع ان يوجد عقد واجارة في عقد واحد - 01:18:14

لان العقد البيع على البيع يلزم منه ماذا؟ تسليم السلعة وحينئذ يمتلكها او لا يمتلكها وعقد الاجارة يمتلك السلعة لا يمتلك فكيف يقول عقد منتهي بالتمليك هذا لا وجود له - 01:18:37

كذلك واضح الصورة؟ حصل تعارض تناقض بين امررين. البيع يستلزم ويقتضي الملكية فاذا لم يترب عليه فهو عقد باطل وهذا يسمونه عقد بيع ثم هل تنتقل السيارة ما تنتقل؟ تبقى في ذمته - 01:18:53

لا يملكها لا يتصرف فيها لا ببيع ولا شراء ولا ايجاره. هذا اذا كان شرط عليه عدم الاجارة. حينئذ نقول عدم التصرف عدم نقل الملكية.

دل على انه ليس ببيع - 01:19:12

ثم هو ماذا؟ هو اجارة لكنها منتهية بالتمليك. الاجارة لا تنتهي بالتمليك. لماذا لأن الادارة انما تقع على المنفعة لا على العين البيع يقع على العيآن على المنافع او لا؟ واما الاجارة فلا تقع الا على ماذا؟ على الماء اما العين فلا. ولذلك - 01:19:24
مأكولات لا تستأجر. وانما تباع ولا تقبل نجارة صحيح تذهب الى مطعم تستأجر منه دجاجة وانما تشتري بيع وشراء. لأن هذا عقد على العيآن. عقد على كل. قال هنا - 01:19:44

الذى يترب عليه على العقد كالبيع اذا صح العقد ترتب اثره ما هو اثره؟ من ملك يعني يملك العين. فإذا لم يملكون فالعقد باطن وجواز التصرف فيه. وجواز الصرف فيه من هبة ووقف واكل ولبس وانتفاع وغير ذلك. وكذلك اذا صح عقد - 01:20:01
النکاح لابد ان تحل له المرأة اذا ما حلت هذا العقد باطل لا يصح. دل على انه لا يصح والايغاره والوقف وغيرها من العقود ترتب عليها اثراً ما اباحه الشارع له به. فينشأ ذلك عن العقد - 01:20:24

قال المحل في شرحه على الجمع وبصحة العقد التي اخذا مما تقدم موافقته الشرع صحة العقد موافقته الشرع. فالعقد اذا وصف بالصحة حينئذ لكونه وافق الشرع. لا لكونه ترتب عليه الاثار او لم تترد. واضح هذا - 01:20:41

قال العطار فسر الامدي صحة العقد بترب اثره. يعني على ما اشتهر عند الجمهور سيأتي بحثه. قال فسر الامدي العقد بترب اثره. يعني ما هي ما هو ما تعريف صحة العقل؟ قال ترتب اثره. اذا جعل الصحة عين الترتب - 01:21:03
وهناك جعل الناظم الصحة غير غير الترتب وتبعه على ذلك غيرك ابن الحاجب والغض وغيروه من شارح المختصر ونبه المصنف على ان في ذلك تساهلاً وان التحقيق هو ان صحة العقد وصف للعقد. وهو موافقته الشرع. فإذا وجد ذلك الوصف ترتب - 01:21:23
الاثر فهو منشأ فهو منشأ لترتب الاثر كما قال الشارح. والصحة منشأ الترتب وليس هي عين الترتب قال في التشنيف وهذا احسن من تعريف غيره يعني المصنف صاحب الجمع. يعني وافق على ان الصحة وصف للعقد لا الترتب - 01:21:47

وهذا احسن من تعريف غيره صحة العقد بترب الاثر كما تقوله الفقهاء. فان ترتب الاثر اثر على صحة العقد ترتب الاثر اثر على صحة العقد. فالصحة اصل والترب فرع فانا نقول صح العقد فترتب اثاره عليه. صح العقد وترتب اثاره عليه فهو غير الصحة. فلهذا لم - 01:22:07

اجعل المصنف صحة العقد ترتب الاثر. بل بصحة العقد يترب الاثر فرق بين الجملتين لم يجعل صحة العقد ترتب الاثر. بل بصحة العقد ترتب الاثر. فرق بينهما. قال وفرق بين قولنا جملتين - 01:22:35
فرق بين قولنا الصحة ينشأ عنها ترتب الاثر الصحة ينشأ عنها ترتب الاثر وترتب الثالث ينشأ عن الصحة فرق بين بين الجملتين. الصحة ينشأ عنها ترتب الاثر. هذا فيه نظر - 01:22:55

لانه يلزم منه كلما وجدت الصحة وجد الاثر حينئذ يأتي الاعتراض ببيع الخيار. وانما ترتب الاثر ينشأ عن الصحة. اذا قد توجد الصحة ولا يترب عليه الاثر. انظروا التقديم - 01:23:16

هذا لسان عرب هذا لسان عرب قال فرق بين قولنا الصحة ينشأ عنها ترتب الاثر وترتب الاثر ينشأ عن الصحة فان الاول الجملة الاولى يقتضي عنها حيث وجدت يعني الصحة ترتب عليها الاثر. وعلى هذا فيجيء الاعتراض بالبيع قبل القبض او في زمن الخيار فانه صحيح - 01:23:31

ولم يترب عليه اثره. اذ ليس للمشتري التصرف مع امكان الانفصال عنه. مع امكان الانفصال عنه يعني يمكن الجواب مع امكان الانفصال عنه بان فان الاثارات ليس الانتفاع بل حصول الملكية التي ينشأ عنها اباحة الانتفاع - 01:23:55

يعني اذا قيل بان خيار البيع او بيع الخيار لم يترب عليه الاثر. وهو ماذا وهو ماذا الذي الا الانتفاع مثال الجمهور حل الانتفاع. حينئذ نقول لا يمكن الجواب وهو ان نحل الانتفاع هذا لم يترب. لكن ليس هو الاثر. اثر العقد - 01:24:15

هو انتقال الملكية وقد حصلت لكنه لا يتمكن من ماذا من الانتفاع بالمعقود عليهم. اذا يمكن الانفصال بان ثمرة العقد ليست هي حل الانتفاع وانما هي ماذا؟ انتقال الملكية. انتقال الملكية لكن كذلك في بعض الصور لا يؤذن بانتقال الملكية. رجعنا الى الاصل -

والثاني يعني الجملة الثانية ترتب الاثر ينشأ عن الصحاء والثاني لا يقتضي ذلك. لا يقتضي ذلك. وانما مقتضاه ان ترتب اى اذا وجد منشأ الصحة فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاع الصحة. لا يلزم ارتفاعه الاثر. ارتفاع الصحة. ومع سلامتها. الجملة الثانية من اعتراض السابق

01:25:02

ففيها اشارة الى ان المانع اذا زال كالخيار عملت العلة عملها غير مستند عملها الى زوال المال. بمعنى انه لم يترب الاثر لمانع فاذا زال المانع رجع الى الاصل وهو ان الصحة تقتضيه ترتب الاثر. رجعنا الى الى الاصل فاذا زال المانع لا نحتاج - 01:25:25

الى دليل اخر بمعنى انه يترب على العقد هو الاثر. او يترب الاثر على على العقد. بل نرجع الى الاصول. نرجع الى الى الاصول. ولذلك قال فيها اشارة الى ان المانع اذا زال كالخيانة عملت العلة والسبب يعني او العقد عملها غير مستند عملها الى زوال المانع لا باعتبار - 01:25:51

والمانع انما باعتبار الاصلي هذا حاصل ما قاله المصنف حاصل ما صنف هنا قال بصحبة العقد اعتقاد الغاية ثم قال الزركشي وما فر منه من عبارة الجمهور اراد ان يعتذر عن الجمهور - 01:26:12

صحبة العقد ترتب الاثر وما فر منه في عبارة الجمهور لا يرد عليهم لا يرد عليه. لأن مرادهم بالترتب بالقوة لا بالفعل صحية العقد ترتب الاثر بالقوة او بالفعل ان قلنا بالفعل جاء الاعتراض - 01:26:29

ان قلنا بالقوة لا اعتراضا. لا استوى التعريفان. لذلك التنصيص على ما ذكره المصنف اولى على ما ذكره المصنف اولى. حينئذ اذا اجبت بما اختاره الجمهور بان مرادها بترب الاثر بالقوة حينئذ نقول هذا لا اشكال فيه. سلمنا من - 01:26:51
من الاعتراض قال وما فر منه في عبارة الجمهور لا يرد عليهم لأن مرادهم بالترتب بالقوة لا بالفعل فيخرج البيع مدة الخيام قبل قبضه. لأن مآلها ماذا ها ترتب الاثر بالقوة هو سيكون كذلك - 01:27:11

فانه لا ترتب ثمرة عليه وليس ذلك لعدم صحته. بل لمانع وهو عدم اللزوم. ثم القول بان الصحة ليست الاثيري بل كونه بحيث يترب الاثر عليه بمعنى وقوعه على وجه مخصوص فذلك امر عقلي يعني اراد ان يبين ان - 01:27:29

اختيار المصنف يناقض اصله واصل اولا ان الصحة حكم شرعى ام عقلى ؟ شرعى ان الحكم شرعى حينئذ ترتب الاثر هل هو عقل او شرعى لها شرعى لكن ما فر منه اوقعه في كونه قد اعتمد امرا عقليا فخالف اصله. خالف اصله. لكن لا يسلم لزركتين. انا اريد ان - 01:27:51

الزركشي قال ما فر منه من عبارة الجمهور فعدل الحد اوقعه في شيء يناقض اصله لماذا؟ لأن ما خالف قول الجمهور انما يبني على ان الصحة حكم عقلي وهو قول ابن الحاجب - 01:28:20

وهذا التعريف الذي اختاره المصنف هو تعريف ابن الحاجب. ومعروف ان ابن الحاجب انما يختار ان الصحة حكم العقل فتوافقاً لكن من يرى ان الحكم شرعى حينئذ يعرف بما عرف به الجمهور. ولا يعرف بما عرف به ابن الحاجة. هكذا قال - 01:28:40

وفيه نظر فيه فيه نظر لأن المراد بالعقل ماذا؟ ما يستفاد بدلالة العقل ولو ماخذ في الشرع هذا نسميه شرعاً هذا نسمى شرعية لماذا؟ لأن شبهة ابن الحاجب او دليله ان الشرع انما امر بصلة لابد ان تنتهي في الاركان والشروط وارتفاع المانع - 01:29:00

حينئذ صلى زيد من الناس صلى صلاة مستوفية للشروط والاركان. هل جاء الشرع بكون صلاة الزيت صحيحة؟ ما جاء. من الذي حكم العقل؟ قل لا تكون الشارع يرتب على الصلاة الثواب والقبول. حينئذ هذا من قبيل الكليات - 01:29:22

اول شيء تقوله الكل حينئذ هو دال على كل فرد فرد. كما علمنا من دلاله العام على افراده. فدل ذلك على ماذا على انه بدلالة الالتزام يدل على ان كل صلاة مستوفية للشروط والاركان مع انتفاء المانع فهي صحيحة - 01:29:43

مقبولة بي بالعصر. ولا تحتاج الى كل صلاة لزيد او عامر ان يأتي الدليل الخاص ليدل على انها صحيحة. وعلمنا فيما سبق مراراً ان الحكم الشرعي كما يثبت بدلالة المطابقة - 01:30:03

وبالتظمن كذلك يثبت بدلالة الالتزام فما قاله فيه نظر على كل يقول الزركشي ثم القول بان الصحة ليست ترتب الاثر يعني ما خالف

الجمهور بل كونه بحيث يترتب عليه الاثر - 01:30:16

بمعنى وقوعه على وجه مخصوص فذلك امر عقلي. قل نعم هو امر عقلي لكن لا يستلزم ان يكون الحكم بالصحة حكما عقا لا يستلزم ان يكون الحكم بالصحة حكما عقليا. لاننا لا ننفي في الصحة والفساد ان يكون للعقل مدخل - 01:30:32
لا ننفي ان يكون للعقل مدخلا. وانما ننفي ماذا؟ ان يكون الحكم عقليا محضا. غير مستند الى الشرع لنقل هذا حكم عقلي. واما كون العقل من مجال ما اكثر القواعد التي نعملها وهي دلالات عقلية - 01:30:52

عندما استدللنا على ان قاعدة مطلق الامر للوجوب هذه دليل ماذا فنأتي الى الامر الخاص اقيموا الصلاة ما قال واجبة كذلك ما قال واجبته. لكن باستعمال الادلة العامة وتنزيله على الخاصة باستعمال العقل والترتيب العقلي المنطقي المعروف حينئذ وصلنا الى 01:31:09 -

النتيجة فكانت النتيجة ماذا؟ حكما شرعا. حكما شرعا. حينئذ لا يلتبس بكون هذه الصلاة ما جاء شرع بكونها ماذا؟ بكونها صحيحة. نقول نعم ما جاء الشرع والشرع انما هو اصول قواعد عامة فدل ذلك على على ان الواجبات كما نحكم على الواجب الخاص بأنه واجب للادلة العامة ونحكم - 01:31:30

عليه بأنه محروم من الادلة العامة. كذلك نحكم بصلة الزيت بكونه صحيحا للادلة العامة. وان كان الاستنباط واعمال العقل هذا مطلوب شرعا والعقل شرع لم لم يحجم العقل عن التفكير والتدبر واعمال النظر وانما اراد به ماذا؟ ان يمنعه - 01:31:50
من التشريع ابتداء يعني العقل ليس مصدرا من مصادر التشريع العقل والرعي والهوى ليست مصادر من مصادر التشريع بمعنى انها لا تتلقى منها الاحكام الشرعية فاذا تلقيت واعملت حينئذ دخل في قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون. على التفصيل المذكور في هذه الآية - 01:32:10

قال هنام ثم القول بان الصحة ليست ترتبا الاثر بل كونه بحيث يترتب الاثر عليه يعني ما اختاره صاحب جمع الجواب. بمعنى وقوعه على وجه مخصوص فذلك امر عقلي. يقول نعم هو امر عقلي. قال ولاجله قال ابن الحاجب ان الصحة حكم عقلي - 01:32:37
لا شرعى والمصنف لا يقول به كأنه اراد ان يناقضها ابن السبكي اخترت تعريفا لا يتفق مع اصلك. يقول هذا ليس بارادة لان لان ابن لان من السبكي لا يمنع ان يكون ثم مدخل العقل في هذه المسألة. والقول الاول يعني في توجيه قوله قول الجمهور بان المراد بالاثر - 01:32:58

الاثر بالقوة لا بالفعل احسن مما ذكره من الثاني اذ القول هذا ليس بلازم. لان معنى قول الصحة حكما شرعا ان للشرع مدخل في الحكم ولا مانع ان يكون العقل له دور في - 01:33:24

في ذلك وعند الجمهور الصحة في المعاملة ترتب احكامها المقصودة بها عليها. هذا التعريف المشهور الذي لا يكاد ان يذكر غيرهم. عند كثير من الاصوليين ترتب احكامها المقصودة بها يعني بالمعاملة عليها اي على الصحة - 01:33:38

وذلك لان العقد لم يوضع الا الافادة مقصود كمال النفع في البيع وملك البطبع في النكاح. فاذا افاد مقصوده فهو صحيح وحصول مقصوده هو ترتب حكمه عليه. لان العقد مؤثر لحكمه ووجب له. كالكلام السابق. العقل مؤثر لحكمه - 01:33:56

وموجب له موجب له. لكن هذا يستلزم ماذا ان يكون الموجب غير الموجب ماذا؟ ان يكون لا شك ان عندنا مقتضي وعندنا مقتضى. العقد يقتضي ترتب الاثر اذا ترتب الاثر ماذا؟ ترتب الاثر ماذا؟ مقتضى. هل المقتضى هو عين المقتضي؟ لا - 01:34:16

ليس عين المقتضي. اذا عندنا موجب وعندنا موجب. عندنا مقتضي وعندنا مقتضى. اذا سلمنا بكون ترتب الاثر هذا قضاء المقتضي الذي هو العقد لزم من ذلك ان نقول ترتب الاثر ليس هو عين الصحة. وهو كذلك - 01:34:39

ليس ليس عين الصحة وانما الصحة في العقد موافقة الشرع. كونه استجتمع للشروط او لم يستجتمع الشروط. اما الثمرة فهي فرع عنهم. قال لان العقد مؤثر لا شك انه مؤثر لكن بشرعه لحكمه ووجب له. قال الاملي ولا بأس - 01:34:57
في تفسير الصحة في العبادات بهذا. يعني الذي فسر به المعاملات. ترتب احكامها المقصودة بها عليها. قال لا مانع ان يكون هذا الحد ليس خاصا بالمعاملات وانما يكون ماذا؟ يكون عاما للعبادات. قال الطوفي لان مقصود العبادة رسم لا رسم التعبد. وبراءة ذمة -

يعني العبادة والتبعد له ثمرة وهو ماذا؟ براءة الذمة. اذا ترتب احكامها احكام العبادة المقصودة منها وهو ابراء الذمة واسقاط الطلب
01:35:39

جامعا للنوعين جاما للنوعين قال لان مقصود العبادة رسم التبعد وبراءة ذمة العبد منها فاذا استفادت ذلك عن العبادة كان هو معنى
01:35:57

قولنا انها كافية في سقوط القضاء ف تكون صحيحة ويجمعها ترتب الاثر المطلوب -
01:36:17
 من الفعل عليه. اذا هذا الحد شامل للصحة بالعقد والصحة في العبادة على مذهب المتكلمين. على مذهب المتكلمين وقال لو قيل

الصحة مطلقا عبارة عن ترتب الاثر المطلوب من الفعل عليه ليشمل العبادات من غير تطويل لكان اولى -
01:36:37
 غايته ان ذلك الاثر عند المتكلمين موافقة الشرع وعند الفقهاء اسقاط القضاء وعلى هذا يكون الخلاف راجعا الى تعين الاثر المطلوب

لا الى تفسير الصحة. هكذا قال الطوفي. ويظهر لي والعلم عند الله ان فيه نظرا -
01:36:54
 ليس الخلاف في تعين الاثر المترتب على الصحة وانما الخلاف في ماهية الصحة. ماهية الصحة. ولذلك الاعتراض والتوجيه في كلام

المحل وهو واضح جيد. ان ان ان الصحة وصف للعقد -
01:37:12
 وليس وصفا لي للاثام المترتب على العقد فهما شيئا فهما شيئا فقولهم ان ذلك الاثر عند المتكلمين موافقة الشرع

ليس اثرا وانما هو عين الصحة عين الصحة وعند الفقهاء اسقاط القضاء هو ليس ليس بمعنى الصحة وانما اثر الا على -
01:37:33
 التفسير الخاص وقيل في الاخير اسقاط القضاء. وعلى هذا يكون الخلاف راجعا الى تعين الاثر المطلوب. لا الى تفسير الصحة هذا

والله اعلم فيه نظر تنبئه يرد على قولنا فبصحة العقد ترتب اثره. الكتابة الفاسدة ونحوها -
01:37:50
 الكتاب الفاسد او نحوها. هذه ترتب الاثر لكن العقد صحيحا لذلك فانه يترب عليه اثرا من العتق مع انها غير صحيحة الكتاب

الفاسد اذا كتبه على عوض محرم او فقد شرطا -
01:38:05
 كن فاسدة تكون العقد فاسد لكن العتق لها مرتب ترتب الاثر مع عدم تحقق الوصف للعقد بالصحة يجاب عنه اولا فيما يتعلق بالعتق

فشرعه يت Shawof الى العتق اكثر من الرقي. يجاب عنه بان ترتب الاثر -
01:38:27
 فيها ليس من جهة العقد ليس من جهات العقد بل للتعليق وهو صحيح لا خلل فيه. ونظير ذلك المضاربة والوكالة الفاسدة يصح

فيهما الوجود لاذني وان لم يصح العقد. بمعنى ان ما حكم عليه هذا من اجل التنسيق بين اصول الفقه والفقه. ما حكم عليه الفقهاء
 بترتيب الاثري -
01:38:50

ومع انتفاء صحة العقد فهو لامر اخر فهو لامر اخر. فينظر في كل مسألة بحسبها. واما ترتب الاثر مع عدم الصحة فلا قائل به البتة.
 بمعنى انه العقد بمعنى انه اذا ترتب الاثر دل على ان العقد فاسد وليس بصحيحه. فاذا ذكر في بعض المسائل الفقهية ترتب -

مع فساد العقد حينئذ ترتب العسل لا من اجل الصحة وانما من اجل شيء اخر فلينظر اليه بصحة العقد اعتقاد والغاية المقال والدين
01:39:14
 الاجزاء اي الكفاية هذا ما يتعلق في العبادة ويأتي بحثه والعلم عند الله وصلى الله وسلم على نبينا محمد -
01:39:35
 الله وصحابه اجمعين -